



القرارات الأممية والاعتراض الإيراني

التقييم : ممتاز

2008/3/31

تقدمت إيران باعتراض إلى الأمم المتحدة على القرارات الدولية الثلاث التي صدرت بحقها وهي 1737 و1747 و1803، هذه القرارات التي شددت في مجملها من العقوبات الاقتصادية على إيران ولا سيما فيما يتعلق ببرامجها النووي والعاملين فيه. الاعتراض الإيراني الذي أرسلته وزارة الخارجية يتحدث عن خطورة تسييس الملف النووي الإيراني، وإن هذا التسييس في الحقيقة يخفي وراءه أجندة أخرى تخفيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق يشير الرد الإيراني الذي يبدو واضحا إلى أن خبراء في القانون الدولي قد ساهموا في إعدادة . وأول خطوات التسييس كانت انتقال الملف من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن والتعامل معه تحت الفصل السابع، الأمر الذي حجم من دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانتقل بها من جهة ذات المسؤولية عن الملف إلى جهة مهمتها إعداد تقارير دورية عن تطورات الملف النووي الإيراني.

يتحدث الاعتراض الإيراني عن أن هذا التسييس وما تبعه من عقوبات اقتصادية إنما يعكس الصبغة العدائية لإيران، وهو الأمر الذي سيدفع الإيرانيين إلى مزيد من الإصرار على برنامجهم النووي ذي الطابع السلمي حسب ما ورد في الاعتراض الإيراني.

الأمر الآخر في هذا الاعتراض الإيراني هو أنه وبشكل غير مباشر يشير إلى الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الإيراني من هذه العقوبات، لذلك فهي تطالب الدول الأوروبية أن تدفع لإيران تعويضات لمعالجة سياساتهم ضد إيران، وقد أشار الاعتراض إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا باعتبار أن هذه الدول كانت اللاعب الأساس في عملية صياغة مشاريع العقوبات الاقتصادية على إيران، وإن مندوبي هذه الدول كانوا في الحقيقة هم الذي يضعون مسودة هذه المشاريع. يشير الاعتراض الإيراني كذلك إلى مسألة الحظر على بعض العسكريين الذين وصفتهم قرارات العقوبات بأنهم مرتبطون بالبرنامج النووي، ويعتبر إيران أن هذا الأمر يشكل سابقة خطيرة وتدخل في شؤون الدول، مشيرا إلى ما قدمته المؤسسة العسكرية من تضحيات من أجل النظام في إيران، وهو الأمر الذي لن يدفع النظام إلا للدفاع عنها وحمايتها.

ترى إيران أن المادة 25 من الفصل السابع لا تنطبق على الحالة الإيرانية، لا سيما وإن إيران قد أكدت للوكالة الدولية علي سلمية برنامجها النووي، سيما وإنها تعاونت وتعاونت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إشارة إلى اتفاق إيران مع الوكالة الدولية في أيلول 2007. المادة 25 من الفصل السابع تلزم الدول الأعضاء بتنفيذ ما يصدر من قرارات عن مجلس الأمن بموجب هذا الفصل. وفي هذا السياق يلزم الإشارة أن هناك ترددا من كثير من الدول في تنفيذ القرارات الدولية بالكيفية التي يطالب بها مجلس الأمن، وذلك بسبب المصالح الاقتصادية التي تربط بعض الدول مع إيران، كما أن هناك بعض الأمل في التوصل إلى تسوية بين إيران والأوروبيين حول ملفها النووي، وهو الأمر الذي قد يجرح تلك الدول آنذاك.

إن الاعتراض الإيراني يكشف جانبا من المواجهة التي تعيشها إيران مع المعسكر الأميركي -الأوروبي، والذي يبدو اليوم أن الممثل الأوروبي هي فرنسا، العضو الأوروبي الثاني الدائم بعد بريطانيا في مجلس الأمن، والذي تراهن واشنطن كثيرا على تحالفها معها في العهد الساركوزي.

أخيرا، إن الاعتراض الإيراني قد أوصل الرد الإيراني على كل هذه القرارات ولخصه بأن إيران لن تلتزم بما جاء في هذه القرارات، وهي إشارة واضحة إلى وقف تخصيص اليورانيوم الموضوع الأساس في الملف النووي الإيراني بالنسبة لأميركا والأوروبيين، وهو الأمر الذي لن يزيد إلا من حدة التصعيد بين أطراف الصراع في هذا الملف.

m.zweiri@css-jordan.org

محجوب الزويري